اولا : ان الولايات المتحدة هي غير اليابان والمانيا في التزاماتها العسكرية على المستوى العالمي (بسبب المركز الامبريالي لها)

ثانيا : ان ابرز الصناعات الاميركية كالحاسبات الالكترونية ، والطائرات والادوات العلمية قد ارتبط تطورها بتطور صناعة الاسلحة ٠

ثالثا : ان ١٠٪ من الصادرات الاميركية هي من الاسلحة ٠

رابعا : ان الاقتصاد الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية كان اقوى من اي وقت مضى ، اي انه كان في قمته وان حفاظه على هذا المستوى رهن بانفاقات عالية ذات طبيعة شبيهة بالانفاقات العسكرية ، في حين ان اقتصاد اليابان والمانيا كان منهارا وقد خصصت كل الموارد المحلية والاجنبية (لا سيما الاميركية) لتنميته وهذا اعطاه مدى للنمو دون الحاجة الى انفاق كالانفاق العسكري ٠

فاليابان والمانيا حتى وقت قريب لم يكن لديهما مشاكل في نقص الطلب الكلي لا سيما الطلب الاستثماري عن مستوى الانتاج (ففي مرحلة ما بعد الحرب كانت اليد العاملة رخيصة ، والتطور التكنولوجي الذي وصلت اليه الولايات المتحدة متوفرا لهذه الدول ايضا) بالاضافة الى تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد ورعاية بعض الصناعات كصناعة الفولاذ وصناعة السفن ٠

بينما الوضع في الولايات المتحدة مختلف ، فعلى الرغم من قدرة النظام الاميركي على الحد من نضال العمال لرفع مستواهم المعيشي (بعد الحملة المكارثية ضد كل من يطالب بحقه واتهامه بالشيوعية) الا ان الطلب من اجل الاستثمار بقي محدودا لان التركيب الاحتكاري للنظام وقد اصبح عريقا وضاربا جذوره في الارض كان يقلص فرص الاستثمار ، كما انه يمنع المنافسة في الاسعار الامر الذي ادى الى حماية مؤسسات ذات كلفة اقتصادية اعلى ، مما ادى الى نشوء فائض في الطاقة الانتاجية غير مستعمل ، واستخدمت الاحتكارات نفوذها السياسي لمنع الحكومة من التدخل ومس مصالحها الضالعة ٠ كل ذلك ادى الى ضعف العقلانية (وهي الاساس النظري للنظام الاقتصادي الحر) لنجد انه في حين تتطور صناعات في المانيا واليابان وغيرهما بتشجيع من الدولة ، تبقى هذه الصناعات على حالها (الفولاذ والسفن) في الولايات المتحدة ، لان الاحتكارات لا تريد تدخلا من الدولة ٠٠٠ فلا يبقى امام الدولة سوى الانفاق العسكري والانغماس فيه ٠ (راجع مقالة ميخائيل رايخ ، **هل يستطيع كارتر ان يخفض النفقات العسكرية ؟** في مجلة « مونتلي ريفيو ») ٠